



تنبیه الغافل والوسنان علی احکام هلال رمضان

لیخاتمة المحققین المرحوم السید محمد

عابدین تفعنا الله به امین

هذا ما وجد علی ظهر هذه الرسالة بخط مؤلفها رحمه الله تعالى  
 بیان عدة الكتب التي نقلت عنها فی هذه الرسالة سوى الكتب التي  
 راجعتها وام اقل عنها اکتفاء بغيرها وقد بلغت اكثر من خمسين كتابا  
 من الكتب المعتمدة فمن كتب الحنفية متن الكنز وشرح تبيين  
 الزيلعي وشرح البحر الرائق وشرح النهر الفائق وحاشية  
 البحر للشيخ خبير الدين الرملي والهداية وشرحها النهاية  
 وشرحها غاية البيان وشرحها فتح القدير وشرح الدرر والغرر  
 للشيخ اسمعيل النابلسي وحاشيتها للشمس نبلاي وحاشيتها للعلامة  
 نوح افندي والاشباه والنظائر وحاشيتها للسيد الجوى ومنح  
 الغفار شرح تنوير الابصار والدر المختار وشرح الوهبانية  
 وحاشية السيد ابی السعود علی منلا مسكين وامداد الفتح والبدائع  
 شرح التحفة وشرح المجمع وشرح درر البحار وشرح منية  
 المصلى وشرح التحرير لابن امير حاج والذخيرة البرهانية  
 وفتاوى قاضى خان والخلاصة والبرازيه والتارخاتية  
 والفيض والتجنيس ومختارات النوازل ونهج النجاء وفتاوى  
 الكازرونى ( ومن كتب الشافعية المنهاج وشرح لابن حجر وشرح  
 للرملي وحاشية ابن قاسم علی ابن حجر وحاشية الشبرا ملى علی الرملي  
 وفتاوى الرملي الكبير وحاشية علی شرح الروض والانوار  
 وينابيع الاحكام ) ( ومن كتب الحنابلة الانصاف ومتن المنتهى  
 وشرح وشرح الغاية ) ( ومن كتب المالكية شرح المقدمة العزبية  
 ومختصر الشيخ خليل وشرح للشيخ عبد الباقي ) وغير ذلك  
 والله تعالى اعلم



## رسالة الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم نورا يهتدى به عند اختلاف الآراء \* وأوضح  
سبله لسالكيه المتقين وان اضطررت فيه الأهواء \* وقيض له في كل  
زمان رجالا هم على الحق ادلاء \* صالوا بستان اقلامهم وصارم لسانهم  
انصرته بلا ارعواء \* وجعل منهم ائمة اربعة هم ادعة حصنه المنين  
المنيع \* واركان بنائه المشيد البديع \* الذي علا على كل بناء \* وجعل  
اتفاقهم الحجة القاطعة \* والحجة الواسعة \* التي من خرج عنها ضل  
ومن زاغ عنها زل \* وان كان ابن ماء السماء \* والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد اشرف المرسلين وخاتم الانبياء \* وعلى اله واصحابه الاتقياء  
النجباء \* صلاة وسلاما دائمين ماطلع نجم في الغبراء \* وسطع نجم في الزرقاء  
( اما بعد ) فيقول افقر العباد الى لطف مولاه الخفي محمد ابن طابدين  
الحفي ( هذه ) رسالة سميتها تنبيه الغافل والوسنان \* على احكام  
هلال رمضان \* جمعها بسبب واقعة وقعت سنة اربعين ومائتين والف  
من هجرة نبينا المكرم \* صلى الله تعالى عليه وسلم \* في اثبات رمضان  
المعظم \* وهي ان جماعة حضروا ليلة الاثنين التالية لتسع وعشرين  
من شعبان المحترم \* فشهدوا الذي نائب مولانا قاضي القضاة في دمشق  
الشام \* بانهم راوا هلال رمضان هذا العام \* من مكان عال وكان في  
السماء اعتلال من سحب وقدم \* وذلك بعد ادعاء رجل على اخر  
بما لمعوم \* مؤجل الى دخول رمضان المرقوم \* وانكار المدعى عليه  
حلول الاجل \* فحكم الحاكم بموجب شهادتهم بعد ان زكاهم جماعة وتفحص عن  
ذلك وسئل \* حكما شرعا مستوفيا شرائطه بالاخال \* وكتب الحاكم مراسلة  
يستفتي فيها مفتي الانام \* في دمشق الشام \* على العادة \* فافتى المفتي بصحة  
هذا الحكم المبنى على هذه الشهادة \* وبثبوت هلال رمضان لذلك \* وبفرضية  
( الصوم )

الصوم في ذلك اليوم حيث الامر كذلك \* فامر نائب مولانا السلطان الاعظم بضرب المدافع للاعلام \* بدخول رمضان فصام الناس عدة ايام فاراد بعض الشافعية \* نقض هذه القضية \* فرغم اولائه اخبره بعض الناس ان جماعة رأوا الهلال صبيحة يوم الاثنين الذي ثبت انه اول رمضان فادعى ان هذا الاثبات لم يصح على مذهبه ولا على مذهب ابي حنيفة انعمان لان ذلك عند علماء الجوم ممتنع عقلا \* اذ لا يمكن ان يرى الهلال عشيه ثم يرى صباحا اصلا \* فحيث خالفت الشهادة والحكم العقل يكونان باطلين \* باتفاق المذهبين \* وزعم ايضا ان الحكم من اصله غير صحيح \* وانه خطأ صريح \* لان مولانا السلطان نصره الله تعالى ولي ذلك الحاكم سنة كاملة اخرها غرة رمضان المذكور \* وانه بدخول رمضان قد انزل عن القضا فلم يصح حكمه المسمطور \* ولم يدر هذا الزاعم ان الشهر انما ثبت بعد حكم الحاكم \* وزعم بعضهم انه راجع عبارة البحر من كتب الحنفية فوجدوها دالة على خطأ الحاكم في هذه القضية \* وان الحنفية لم يفهموا مذهبهم في هذه المسئلة الجلية \* فحيث كان ذلك مخالفا للمذهبين \* يكون اول رمضان يوم الثلاثاء لا يوم الاثنين ويكون يوم الاربعاء يوم الثلاثاء من رمضان بلا اشكال \* فيجب صومه اذا لم ير في ايامه هلال شوال \* ثم تعاقدوا وتحالفوا على ذلك المقال \* واشاعوا ذلك الامر بين العوام والجهال \* ثم بعد ذلك استفاض الخبر عن كثير من بلاد الاسلام \* انهم صاموا يوم الاثنين كما صام اهل الشام فاعرضوا عن ذلك ولم يلتفتوا اليه \* واصبروا على ما تعاهدوا وتحالفوا عليه \* وقالوا ان هذه البلاد لا تفيد \* لاعتبار اختلاف المطالع عند الشافعي وصمموا على صوم يوم الاربعاء الذي هو يوم العيد \* ولما كانت ليلة اول نصف الشهر على ما ثبته عامة المسلمين \* تركوا قنوت الوتر المسنون في مذهبهم يفتين \* ثم لما عيد الناس صاموا وتركوا صلاة العيد \* في ذلك اليوم السعيد \* ثم صلوا العيد في اليوم الثاني \* واشاعوا ذلك بين القاصي

والداني \* ووقع الناس في الجدل \* وكثرا قيل والقال \* وصارت مذاهب  
 الأئمة المجتهدين \* ضحكة بين الجاهلين \* حتى ارتد بسبب ذلك كثير منهم  
 كما بلغنا عنهم \* ثم لما تبين لأولئك الزعمين \* انهم اخطأوا على مذهبهم  
 يبقين \* صار بعضهم يقول انما فعلنا ذلك خروجاً من خلاف ابي حنيفة  
 النعمان \* وان الحنفية لم يفهموا مذهبهم في هذا الشأن \* ولعمري ان هذا زور  
 وبهتان \* وتلبس في الاحكام الشرعية \* ونصرة للنفس بلا راي ولا رويه  
 كيف والمسئلة اجماعيه \* لم يختلف فيها اثنان \* وام يوجد للعلماء فيها قولان  
 فلما رأى ذلك بعض مشايخي الكرام \* حفظه الله السلام \* اخذته الغيرة  
 الدينية \* فامرني بتحرير هذه القضية \* فعند ذلك شرعت في بيان  
 النقول الصحيحة \* والعبارات الصريحة \* الدالة على ان الخطأ الصريح  
 هو الذي ارتكبه \* وان الحق الصحيح هو الذي اعرضوا عنه واجتنبوه  
 ولما كان منشأ خطاهم من حيث زعمهم عدم صحة هذه الشهادة  
 واعتبار رؤية القمر نهارة واعتماد قول المنجمين وعدم اعتبار اختلاف  
 المطالع لزم بيان خطاهم في هذه الاربعة على المذاهب الاربعة  
 فنذكر ذلك في ضمن اربعة فصول \* احدها في بيان ما يثبت  
 به هلال رمضان \* ثانيها في بيان حكم رؤية القمر نهارة \* ثالثها  
 في بيان حكم قول علماء الجوم والحساب \* رابعها في بيان حكم اختلاف  
 المطالع ❀ الفصل الاول ❀ في بيان ما يثبت به هلال رمضان ( قال )  
 علماؤنا الحنفية في كتبهم ويثبت رمضان برؤية هلاله وبإكمال عدة شعبان  
 ثلاثين ( ثم ) اذا كان في السماء علة من نحو غيم او غبار قبل لهلال رمضان  
 خبر واحد عدل في ظاهر الرواية او مستور على قول صحيح لا ظاهر فسق  
 اتفاقاً سواء جاء ذلك المخبر من المصر او من خارجه في ظاهر الرواية او  
 كانت شهادته على شهادة مثله او كان قنأ او اشى او محدودا في قذف تاب في  
 ظاهر الرواية لانه خبر ديني فاشبهه رواية الاخبار ولهذا لا يشترط لفظ  
 الشهادة ولا الدعوى ولا الحكم ولا مجلس القضاء ( وشترط ) لهلال  
 ( الفطر )

الفطر مع علة في السماء شـروط الشهادة لانه تعلق به نفع العباد وهو  
الفطر فاشبه سائر حقوقهم فاشتـرط له ما اشتـرط لها من العدد والعدالة  
والحرية وعدم الخد في قذف وان تاب ولقط الشهادة والدعوى على  
خلاف فيه الا اذا كانوا في بلدة لاحاكم فيها فانهم يصـومون بقول ثقة  
ويـفـطرون بقول عدلين للضرورة ( وهلال ) الاضحى وغيره كالـفـطر  
واذا لم يكن في السماء علة اشتـرط لهلال رمضان والفطر جمع عظيم  
يقع العلم الشـرعى وهو غلبة الظن بخبرهم لان المـطـلع متحد في ذلك  
المحل والموانع منتفية والابصار سليمة والهمم في طلب الهلال مستقيمة  
فالتفرد بالرؤية من بين الجم الغفير مع ذلك ظاهر في غلط الراى كما لو تفرد  
ناقل زيادة من بين سائر اهل مجلس مشاركين له في السماع فانها ترد وان  
كان ثقة مع ان التفاوت في حدة السمع واقع كما في التفاوت في حدة البصر  
والزيادة المقبولة ما علم فيه تعدد المجالس او جهل فيه الحال من التعداد  
والاتحاد وهذا ظاهر الرواية ( ولم ) يقدر فيها الجمع العظيم بشئ فروى  
عن ابى يوسف انه قدره بعدد القسامة خمسين رجلا وعن خلف بن ايوب  
خمسمائة يبلغ قليل وعن محمد تفويضه الى رأى الامام ( قال ) في البحر  
والحق ماروى عن محمد واى يوسف ايضا ان العبرة لتواتر الخبر ومجيبه  
من كل جانب انتهى ( وذكر ) الشـرـيـلـالى وغيره تبعاً للمواهب ان  
الاصح رواية تفويضه الى رأى الامام وروى الحسن بن زياد عن ابى  
حنيفة انه تقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين وان لم يكن في  
السماء علة ( قال ) في البحر ولم ار من رجح هذه الرواية وينبغي العمل  
عليها في زماننا لان الناس تكاسوا عن رأى الاهلة فكان التفرد غير  
ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زماننا في سنة خمس وخمسين وتسعمائة ان  
اهل مصر افترقوا فرقتين فمنهم من صام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع  
لهم في الفطر بسبب ان جمعا قليلا شهدوا عند قاضى القضاة الحنفى  
ولم يكن يا سماء علة فلم يقبلهم فصاموا اى الشهود وتبعهم جمع كثير وامر



الناس بالفطر وهكذا في هلال الفطر حتى ان بعض مشايخ الشافعية صلى العيد بجماعة دون غاب اهل البلدة وانكر عليه ذلك لمخالفة الامام انتهى ( اقول ) ووجه ما فعله بعض الشافعية المحكي عنه في هذه القضية ان هلال رمضان بذت عندهم بشهادة واحد وان لم يكن في السماء علة كما سبأتى اما في الحادثة الواقعة في زماننا فان الشهادة مقبولة فيها اتفاقا لوجود العلة فلا تجوز المخالفة فيها لاحد ( ثم ) نقل في البحر نقول ان تدل على ان ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع العظيم قال والعدد يصديق على اثنين فكان مرجحا لرواية الحسن التي احتزناها انتهى ( ثم ) نقل ان هذا اذا كان الذي شهد بذلك في مصر اما اذا جاء من مكان آخر خارج مصر فانه تقبل شهادته اي الواحد اذا كان عدلا ثقة لانه يتيقن في الرؤية في الصحارى مالا يتيقن في الامصار لما فيها من كثرة الغبار وكذا اذا كان في مصر في موضع مرتفع وهلال الفطر اذا كانت السماء مصحبة كهلal رمضان انتهى ( اقول ) وهذا التفصيل قول الطحاوي قال في الذخيرة وهكذا ذكر في كتاب الاستحسان وذكر القدوري انه لا تقبل شهادته في ظاهر الرواية وذكر الكرخي انها تقبل وفي الاقضية صحيح رواية الطحاوي واعتمد عليها انتهى وكذا اعتمدها الامام ظهير الدين والمرغيناني وصاحب الفتاوى الصغرى كما في امداد الفتاح عن معراج الدراية ( اقول ) وهذا وان كان خلاف ظاهر الرواية فينبغي ترجيحه في زماننا تبعاً لهؤلاء الائمة الكبار الذين هم من اهل الترجيح والاحتبار وجزم به الامام السبغناقي في شرحه على الهداية المسمى بالنهاية وقال قله وفي المبسوط وانما يرد الامام شهادته اي الواحد اذا كانت السماء مصحبة وهو من اهل مصر فاما اذا كانت متغية او جاء من خارج مصر او كان في موضع مرتفع فانه يقبل عندنا انتهى \* ولا يخفى ان المبسوط من كتب طاهر الرواية وقوله يقبل عندنا يفيد عدم الخلاف فيه في المذهب ويكون اطلاق ما في اكثر الكتب في محل التقييد ( وح )

وح فلا منافاة بين رواية الطحاوى وطاهر الرواية ( وقد ) قال في شرح  
النيه انه اذا صرح بعض الأئمة بيقيد لم يرد عن غيره منهم التصريح  
بخلافه يجب ان يعتبر انتهى \* كيف وقد صرح به كثير منهم كما رايت  
فيجب ان يقيده بما أطلقه غيرهم اعتمادا على فهم الفقيه ( قال ) الامام  
الحافظ العلامة محمد بن طولون الحنفى في بعض رسائله ان اطلاقات  
الفقهاء في الغالب مقيدة بقيود يعرفها صاحب الفهم المستقيم الممارس  
للفن وانما يسكتون اعتمادا على صحة فهم الطالب انتهى فهذا اذا  
سكتوا عنه فكيف اذا صرح به كثير منهم ( اقول ) بلغنى ترجيح  
ما اختاره صاحب البحر من الاكتفاء بشاهدين ولو من المصر وقد اقره  
عليه اخوه الشيخ عمر في النهر وكذا تليذه التمرناشى في المنح وابن حزة  
النقيب في نهم الحجة والشيخ علاء الدين في الدر المختار والشيخ اسماعيل  
النايسى في الاحكام شرح درر الحكم وقال انه حسن ( وما ) علاوا  
به لاشتراط الجمع العظيم وهو ان المهم في طلب الهلال مستقيمة فيدل على  
غلط من انفرد عنهم برؤيته من واحد او اثنين او اكثر غير ظاهر في  
زماننا ايضا كما حكاه صاحب البحر عن زمانه من ان الناس فيه تكاسلوا  
عن ترى الاهلة بل زماننا اولى بذلك فانه لا يطلب فيه الهلال الا اقل  
القليل ومن راه منهم وشهد به فقد صار هدفا لسهام السنة السفهاء  
لتسليمه في منهم عن شهوداتهم \* كما وقع في زماننا سنة خمس  
وعشرين وماتين والى ان رجلا شهد برؤية الهلال في دمشق  
فحصل له من الناس غاية الايذاء حتى صار هزأة وضحكة وصار  
يشار اليه بالاصابع في الاسواق حتى بلغنى عنه انه اقسم ليعصبن  
عنه اذا دخل رمضان الآتى مع انه قد استفاد الخبر في ذلك  
العام عن اكثر البلدان انهم صاموا كصومنا وشهد جماعة لدى  
قاضى دمشق على حكم قاضى بيروت باثبات الهلال كانياتنا \* واما  
مايتوهم من احتمال كذب الشهود فيندفع بان الاصل عدمه وبان



الشرع بنى الامر على الطاهر والا فذلك الاحتمال موجود في كل شهادة الا في شهادة المعصوم والشرع اكتفى بالعدالة الظاهرة وفوض الباطن الى العالم بالسرائر ( ثم اعلم ) انه اذا تم عدد رمضان ثلاثين بشهادة فرد ولم ير هلال الفطر والسماة مصحبة لا يحل الفطر اتفاقا لظهور غلط الشاهد ويعزر \* واختلف الترجيح في حل الفطر اذا كان ثبوت رمضان بشهادة عدلين وتم العدد ولم ير هلال شوال مع الصحو فقل يحل الفطر وقبل لا والفتوى على الاول كما في الفرض \* ووفق المحقق ابن الهمام بانه لا يبعدانه قبل شهادتهما في الصحو اى في اول رمضان لا يحل الفطر وان في غير محل ( ولا خلاف في حل الفطر اذا تم العدد وكان بالسماة علة ليلة الفطر وان ثبت رمضان بشهادة الفرد كما حرره في امداد الفتاح ( قال ) في غاية البيان لان الفطر ما ثبت بقول الواحد ابتداء بل بناء وتبعاً فكم من شئ يثبت ضمناً ولا يثبت قصداً ايانه ان قول الواحد لما قبل في هلال رمضان قبل ايضاً في هلال الفطر بناء على ذلك وان كان لا يقبل قوله في الفطر ابتداء ( وسئل ) محمد رحمه الله تعالى عن ثبوت الفطر بقول الواحد فقال يثبت بحكم القاضي لا بقول الواحد يعنى لما حكم به لال رمضان بقول الواحد يثبت الفطر بناء على ذلك بعد تمام الثلاثين \* قال شمس الأئمة في شرح الكافي وهو نظير شهادة القابلة على النسب فانها تكون مقبولة ثم يفضى ذلك الى استحقاق الميراث مع ان استحقاق الميراث لا يثبت بقول القابلة ابتداء انتهى ( وفي ) حاشية السيد محمد ابى السعود على شرح مثلاً مسكين واذا ثبتت الرضائية بقول الواحد يتبعها في الثبوت ما يتعلق بها كالطلاق والمعلق والعنق والايان ( بفتح الهزة ) وحلول الاجال وغيرها ضمناً وان كان شئ من ذلك لا يثبت بخبر الواحد قصداً انتهى ❖ تنبيه ❖ صرحت عبارات المتن بان هلال الاضحى كالفطر اى فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم مع الصحو وهو ظاهر المذهب وهو الاصح كما في الهداية وشروحه ( وفي ) رواية النوادر انه كهل لال رمضان اى ( فيثبت )

فيثبت بقول الواحد ان كان في السماء علة وصحتها في التحفة فاختلف التصحيح ( قال ) في البحر لكن تأيد الاول بانه المذهب ( ثم ) ذكر في البحر عن شرح الاسيحاقي على مختصر الطحاوي ان بقية الالهة التسعة كهملال الفطر حيث قال واما في هلال الفطر والاضحى وغيرهما من الالهة فانه لا تقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول احرار غير محدودين كما في سائر الاحكام انتهى ( قال ) العلامة الخبير الرملي في حاشية البحر الظاهر انه في الالهة التسعة لا فرق بين ان يكون في السماء علة ام لا في قبول الرجلين لفقد العلة الموجبة لاشتراط الجمع الكثير وهي توجه الكل طالين و يؤيده قوله كما في سائر الاحكام فلو شهد اثنان بهلال شعبان ولا علة يثبت بعد اجتماع شرائط الثبوت الشرعي واذا ثبت يثبت رمضان باكمال العدة ( فان قلت ) فيه اثبات الرضائية مع عدم العلة بخبر رجلين او رجل وامرأتين ( قلت ) ثبوته والحالة هذه ضمنى ويغتفر في الضمنيات مالا يغتفر في القصدييات تأمل انتهى \* وتمام الكلام في هذه المسئلة فيما علقناه على البحر ❖

في الخلاصة والبرازية من كتاب الشهادات والوجه في اثبات الرضائية والعيد ان يدعى ( بضم الياء المنناة ) عند القاضي بوكالة رجل معلقة بدخول رمضان بقبض دين فيقر الخصم بالوكالة ويشكر دخول رمضان فيشهد الشهود بذلك فيقضى القاضي عليه بالمال فيثبت بحجى رمضان لان اثبات بحجى رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى او اخبر رجل عدل القاضي بحجى رمضان يقبل ويأمر الناس بالصوم يعنى في يوم الغيم ولا يشترط لفظ الشهادة وشرائط القضاء اما في العيد فيشترط لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباد انتهى ( قلت ) وانظر هل يشترط في هذه الصورة الجمع العظيم في حالة الصحوكا في الشهادة عليه ابتداء ام لا لكون المقصود اثبات الوكالة ابتداء وثبوت الشهر يحصل ضمنا ويغتفر في الضمني مالا يغتفر في القصدي لم ار من صرح بذلك ولا تنس ما مر

من ترجيح صاحب البحر الاكتفاء بشاهدين في هلال رمضان مطلقا  
ففي غيره بالاولى فتأمل ( ولما ) كان وجوب الصوم غير متوقف على  
الثبوت اعترض في البحر قول الكثر ويثبت رمضان برؤية الهلال وبعد  
شعبان ثلاثين بان الاولى عبارة الوافي وهي وبصام برؤية الهلال واكمال  
شعبان قال لان الصوم لا يتوقف على الثبوت ولا يلزم من رؤيته ثبوته  
لان مجرد مجيئه لا يدخل تحت الحكم انتهى ( واذا ) كان صومه يجب  
برؤيته بلا ثبوت ففائدة ما ذكره في الخلاصة ثبوت ما علق عليه كوكالة  
وعنق وطلاق فانه بمجرد وجوب صومه لا يحكم بهذه الاشياء بل لابد من  
اثباته واثباته مجردا لا يصح ما لم يتضمن حق عبد \* ومثله ما قاله في شرح  
الوهبانية من حيلة اثبات صحة صلاة الجمعة في محل فقدت فيه بعض  
شروطها اذا جدد فيه جامع بان يعلق عتقا على صحتها فيه فيدعي  
الرقب عتقه بذلك وصحة الجمعة فيه فيحكم حاكم يرى صحتها فيه بعتقه  
وصحتها فيه فبسوغ للخالف ح ان يصلى الجمعة في الموضع المذكور  
ويدخل ما لم يات من الجمع بالتبعية انتهى \* وذلك لان صحة الجمعة لا تدخل  
تحت الحكم قصدا وانما دخلت هنا تبعا لتضمنها اثبات حق العبد وهو  
العتق \* وله نظائر كثيرة من جعلها ما ذكره في حيلة القضاء على  
الغائب ❀ خاتمة ❀ حاصل ما مر فيما يتوقف عليه وجوب الصوم عندنا  
رؤية الهلال من عدل او مستور او في السماء علة والا فجمع عظيم  
او اثنان على ما اختاره في البحر في زماننا او واحد عدل اذا جاء من  
خارج المصر او من مكان عال وسياق ثبوته بالخبر المستفيض عن اهل  
بلدة اخرى في الصحيح وان لم يكن شيء من ذلك فيجب باكمال عدة شعبان  
❀ واما عند المالكية ❀ ففي شرح العلامة الفيشي على المقدمة العزية اذا  
راوه يثبت برؤية عدلين او رؤية مستفيضة او نقل عدلين عن عدلين  
او عن استفاضة او نقل استفاضة عن عدلين او استفاضة والا اكل  
عدة شعبان ثلاثين ولا يثبت بمنفرد ثبوتنا عاما بل يلزمه هو واهله ومن  
( لاعتناء )

لاعتناء له بامرّه انتهى ❖ واما عند الشافعية ❖ ففي متن المنهاج  
صوم رمضان باكمال شعبان ثلاثين او رؤية الهلال وثبوت رؤيته بعدل  
وفي قول عدلان وشرط الواحد صفة العدول في الاصح لاعبد وامرأة  
واذا صمنا بعدل ولم نر الهلال بعد الثلاثين افطرنا في الاصح وان كانت  
السماء مصحبة واذا رؤى ببلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في  
الاصح والبعيد مسافة القصر وقيل باختلاف المطالع ( قلت ) هذا  
اصح والله تعالى اعلم انتهى ❖ واما عند الحنابلة ❖ ففي متن المنتهى يجب  
برؤية هلاله فان لم ير مع صحو ليلة الثلاثين من شعبان لم يصوموا وان  
حال دون مطالعته غيم او قتر او غيرهما وجب صومه احتياطاً واذا  
ثبتت رؤيته ببلدة لزم صومه جميع الناس ويقبل فيه وحده خبر مكلف  
هدل ولو انثى او بدون لفظ الشهادة ولا يختص بحاكم وتثبت بقية  
الاحكام تبعا انتهى ملخصا ( فقد ) ظهر بما نقلناه ان هذا الاثبات  
الذى حكيناه اولا صحيح باتفاق الائمة الاربعة والله تعالى اعلم ❖ الفصل  
الثاني ❖ في بيان حكم رؤية الهلال نهارا ( قال ) صاحب الهداية  
الامام برهان الدين المرغيناني في كتابه مختارات النوازل ولا اعتبار برؤية  
الهلال بالنهار وقال ابو يوسف ان كان قبل الزوال فهو لليلة الماضية  
وقيل ان غاب بعد الشفق فهو لليلة الجارية وكذلك اذا بان بعد العصر  
انتهى ( وقال ) في كتابه المسمى بالجنيس والمزيد اذا راوا هلال الفطر  
بالنهار اتموا صوم هذا اليوم راوه قبل الزوال او بعده لان الهلال انما  
يجعل لليلة المستقلة هو المختار انتهى ( وفي ) الذخيرة البرهانية ولا عبرة  
لرؤية الهلال نهارا قبل الزوال وبعده وهو لليلة المستقلة بخوة ورد  
الاثر عن عمر وقال ابو يوسف اذا كان قبل الزوال فهو لليلة الماضية  
انتهى ( وفي ) غرر الاذكار شرح درر البحار ويجعل ابو يوسف  
الهلال المرئي قبل الزوال للماضية حتى لو كان هلال فطر افطروا وصاموا  
العبد ان امكنهم والا ففي الغد وان كان هلال رمضان صاموا لانه غالبا

لا يرى قبل الزوال الا ان يكون لليلتين فيحكم بالصوم في اول رمضان او  
 بالفطر في اخره وجعلناه اى ابو حنيفة ومحمد ومعهما الاثمة الثلاثة  
 لليلة المستقبلية لانه لما وقع الشك في انه للماضية او المستقبلية لم يعتبر به في ذلك  
 اليوم من الشهر الماضى للتيقن الاصلى انتهى ( وفى ) الحاوى القدسى  
 ولا اعتبار برؤيته قبل الزوال وانما الاعتبار لرؤيته في الليلة الماضية عند  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان كان قبل الزول فهو لليلة الماضية وان  
 كان بعده فللجائية انتهى ( وفى ) الفيض ولو راوا الهلال نهرا لا يصام  
 به سواء قبل الزوال او بعده وهو لليلة المستقبلية على المختار انتهى ( وفى )  
 فتاوى الامام قاضى خان اذا راوا الهلال نهرا قبل الزوال او بعده  
 لا يصام له ولا يفطر وهو من الليلة المستقبلية وقال ابو يوسف اذا راوه بعد  
 الزوال فكذلك وان راوه قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن ابي  
 حنيفة في رواية ان كان مجراه امام الشمس والشمس تلووه فهو لليلة  
 الماضية وان كان مجراه خلف الشمس فهو لليلة المستقبلية وقال الحسن  
 ابن زياد ان غاب بعد الشفق فهو لليلة الماضية وان غاب قبل الشفق  
 فهو لليلة المستقبلية انتهى ( ومثله ) في شرح الهداية المسمى بمعراج  
 الدراية وفسر الامام بان يكون الى المشرق والخلف بان يكون الى  
 المغرب ( وفيه ) ايضا عند الكلام على صوم يوم الشك وقالت الشيعة  
 لا يكره صومه مطلقا اى وان كانت السماء مصحبة بل هو واجب الى ان  
 قال وحاصل الاختلاف بيننا وبينهم انهم لا يعتقدون الرؤية بل اجتماع  
 الشمس مع القمر وذلك يكون قبل الرؤية يوم فعلى هذا يجب الصوم  
 في يوم الشك عندهم وعندنا العبرة للرؤية لما روينا اى من حديث صوموا  
 لرؤيته ولان الرؤية امر ظاهر يقف عليها الخاص والعام دون الاجتماع  
 فانه لا يقف عليه الا فرد خاص مع انه يجرى فيه الخطأ انتهى ( وفى )  
 البدائع ولو راوا يوم الشك الهلال بعد الزوال او قبله فهو لليلة المستقبلية  
 في قول ابي حنيفة ومحمد ولا يكون ذلك اليوم من رمضان \* وقال  
 ( ابو )

ابو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبله فهو الليلة الماضية ويكون اليوم من رمضان \* والمسئلة مختلفة بين الصحابة روى عن ابن مسعود وابن عمر وانس مثل قولهما وروى عن عمر رواية اخرى مثل قوله وهو قول عائشة وعلى هذا الخلاف هلال شوال فاذا رأوا يوم الشك وهو يوم الثلاثين من رمضان قبل الزوال او بعده فهو الليلة المستقبلية عندهما ويكون اليوم من رمضان وعنده ان راوا قبل الزوال يكون الليلة الماضية ويكون اليوم يوم الفطر \* والاصل عندهما انه لا تعتبر رؤية الهلال قبل الزوال ولا بعده وانما العبرة بالرؤية بعد غروب الشمس وعنده تعتبر لان الهلال لا يرى قبل الزوال عادة الا ان يكون لليلتين وهذا يوجب ان يكون اليوم من رمضان وكونه يوم الفطر في هلال شوال \* ولهما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته امر بالصوم والفطر بعد الرؤية وفيما قاله ابو يوسف عدم وجوب الصوم والفطر على الرؤية وهذا خلاف النص انتهى ( وفي ) فتح القدير للمحقق ابن الهمام قال بعد كلام الخلاف في رؤيته قبل الزوال من يوم الثلاثين فعند ابى يوسف هو من الليلة الماضية فيجب صوم ذلك اليوم وفطره ان كان ذلك في اخر رمضان وعنده ابى حنيفة ومحمد هو الليلة المستقبلية بلا خلاف \* وجه قول ابى يوسف ان الظاهر انه لا يرى قبل الزوال الا وهو لليلتين فيحكم بوجوب الصوم والفطر على اعتبار ذلك \* ولهما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته اوجب سبق الرؤية على الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عتمة اخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين والمختار قولهما وهو كونه للمستقبلية قبل الزوال او بعده الا ان واحدا لوراه في نهار الثلاثين من رمضان فظن اقتصاء مدة الصوم وافطر عمدا ينبغي ان لا يجب عليه الكفارة وان رآه بعد الزوال ذكره في الخلاصة انتهى ( فهذه ) جملة من



نصوص كتب الخنفية ومثله في غيرها من كتبهم المشهورة تركنا ذكرها خشيبة التطويل فان المصنف القابل للحق يكتفى بالقليل وكلها متفقة على انه لا عبرة لرؤيته نهارا وان ما يرى في النهار يكون ليلة المستقبل خلافا لابي يوسف فلا يثبت بما يرى نهارا حكم من صوم ان كان رمضان او فطر ان كان لشوال وهذا هو المختار كما مر عن الفتح ومثله في شرح الزبلي وغيره عملا بالنص المعلق لزوم الصوم والفطر على الرؤية المعهودة وهي ما يكون ليلا وهذا ايضا مذهب الاثمة الثلاثة كما سيأتي (ولكن) نذكر عبارة البحر لتبين غلط من لم يفهمها ونسب الغلط الى غيره مع انه لم يفهم مذهبه (ونصها) لو روى في التاسع والعشرين بعد الزوال كان كرؤيته ليلة الثلاثين اتفاقا وانما الخلاف في رؤيته قبل الزوال يوم الثلاثين فعند ابي حنيفة ومحمد هو للمستقبل وعند ابي يوسف هو للماضية والمختار قولهما لكن لو افطروا لا كفارة عليهم لانهم افطروا بتأويل ذكره قاضي خان انتهى (زعم) بعض الناس ان قوله وعند ابي يوسف هو للماضية معناه ان ذلك اليوم من شعبان فيجب فطره وان كونه للمستقبل عندهما معناه ان اليوم الثاني من رمضان ففي الصورة الواقعة في هذه السنة اذا ثبتت رؤيته نهارا الاثنين قبل الزوال يكون يوم الاثنين من شعبان اتفاقا ويكون اول رمضان يوم الثلاثاء فا وقع من اثبات رمضان يوم الاثنين يخالف للقولين فهو باطل اتفاقا انتهى (ولا يخفى) ان هذا فهم قبيح وخطا صريح فان قول هذا الزاعم معنى كونه للماضية عند ابي يوسف كون ذلك اليوم من شعبان فريية بلا مريية بل معناه انه يجعل كانه روى في الليلة الماضية وهي ليلة هذا اليوم والهلال الذي يرى في ليلة هذا اليوم انما يكون اول شهر لاخر شهر \* على ان ما يرى اخر الشهر لا يسمى هلالا بل يسمى قرا فصار معنى كونه لليلة الماضية ان ذلك اليوم الذي روى فيه الهلال يكون من رمضان فيجب صومه عند ابي يوسف كما (تقدم)

تقدم التصريح به في عبارة البدائع وقبح القدير \* وصرح به ايضا في شرح المجمع وقال حتى لو كان هلال فطر افطروا وان كان هلال رمضان صاموا \* فقوله صاموا صريح في انه من رمضان لامن شعبان (ويعنى) كونه الليلة المستقبلية عندهما ان هذه الرؤية لا عبرة بها لان الخلاف في رؤيته يوم الثلاثين من شعبان كما تقدم التصريح به ولا شك انه بعد ثلاثي شعبان تكون الليلة المستقبلية من رمضان سواء رؤى الهلال نهارا او في الليلة المستقبلية \* فعنى قولهم انه يكون الليلة المستقبلية في كونه الليلة الماضية لا اثبات كون الليلة المستقبلية من رمضان بهذه الرؤية ( وكذا ) قول البحر في صدر العبارة لو رؤى في التاسع والعشرين كان كرؤيته ليلة الثلاثين اتفاقا يعنى انه لا يكون الليلة الماضية لان الشهر لا يكون ثمانية وعشرين فلماذا لم يقع خلاف في هذه الصورة وانما الخلاف في رؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال فانه يحتمل كونه الليلة الماضية بان يكون شعبان مثلا ناقصا وهذا اليوم من غرة شهر رمضان والهلال المرقى في النهار له لا لرمضان ويحتمل كون شعبان كاملا وهذا الهلال لليلة المستقبلية واليوم الذى رؤى الهلال فيه آخر شعبان \* فتصر يحكم بانه الليلة المستقبلية معناه انه ليس للماضية فيلزم كونه الالية ضرورة ان الشهر لا يزيد على الثلاثين فليس الحكم بكونه الالية وكون الالية غرة رمضان مأخوذا من هذه الرؤية بل من اكمال شعبان ثلاثين لان رؤيته نهارا غير معتبرة يعنى انها لا يثبت بها صوم ولا افطار وانما المعتبر رؤيته ليلا لا غير \* وانظر عبارة مختارات النوازل وعبارة الحاوى القدسي فان فيها التصريح بان المعتبر رؤيته ليلا لانهارا لانه المفهوم المتعارف بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم كما تقدم في عبارة الفتح ( وهذا ) كله عند عدم رؤيته ليلا اما اذا رؤى ليلا قبل رؤيته نهارا فشهد به شهود عند الحاكم فلا شك ولا شبهة لعاقل فضلا عن فاضل ان المعتبر ما شهد به الشهود في الليلة الماضية كما صرح بذلك ما قدمناه

عن الحاوي من قوله ولا اعتبار برؤيته قبل الزوال وإنما الاعتبار  
 برؤيته في الليلة الماضية الخ ( واذا ) كان المعتبر رؤيته لبلا وثبت ذلك  
 بالشهادة المزكاة لدى نائب مولانا قاضي القضاء فآخبر احد انه رأى قبل  
 الزوال او بعده لا يلتفت اليه من وجوه \* احدها ان هذه شهادة على  
 الرؤية في غير وقتها والسابقة في وقتها \* ثانيها ان هذه الشهادة لو فرض  
 معارضتها للشهادة السابقة قدمت السابقة لاتصال القضاء بها \* ثالثها ان هذه  
 الشهادة شهادة على نفي كون ذلك اليوم من رمضان والسابقة شهادة على اثباته  
 كيف ولا معارضة لها بوجه \* اما على قول ابي يوسف فظاهر لما علمت ان  
 رؤيته قبل الزوال عنده تدل على ان ذلك اليوم من رمضان وهذا  
 طبق ما ثبت بالشهادة السابقة \* واما على قولهما فلانه اذا روى نهارا  
 وجعل عندهما لليلة المستقبل لا ينافي ان يكون الهلال موجودا قبلها  
 بليلة فانه اذا ثبت بالبينة السابقة وجود الهلال ليلة الاثنين ورؤى ايضا  
 نهار الاثنين يكون ذلك المرئي نهارا لليلتين احدهما الليلة السابقة الثابتة  
 بالبينة والثانية الليلة المستقبل فلا معارضة اصلا \* وهذا كله بعد ثبوت  
 رؤيته نهارا عند حاكم شرعي لا بمجرد الاخبار كما وقع في هذا العام  
 والا فلا شبهة بوجه مطلقا ( فقد ) تحرر ان هذا الاثبات الواقع في  
 هذا العام صحيح موافق لقول ائمتنا الثلاثة بل هو موافق للمذاهب  
 الاربعة ايضا لعدم اعتبار رؤية الهلال نهارا عند الائمة الاربعة  
 اما عندنا فقد علمت التصريح به \* واما عند المالكية ❖ فقد قال  
 في مختصر خليل ورؤيته نهارا للقبالة قال شارحه الشيخ عبد الباقي  
 ورؤيته اى هلال رمضان او شوال خلافا لمن خصه باثني نهارا قبل  
 الزوال او بعده للقبالة فيستمر على الفطران وقع ذلك في اخر شعبان  
 وعلى الصوم ان وقع ذلك في اخر رمضان وقبل ان روى قبله فلما ضيق  
 وبعده فلا قبالة انتهى ❖ واما عند الشافعية ❖ ففي نتائج الاحكام لصدر  
 الدين الاسفرايني ورؤية الهلال بالنهار للقبالة لرواية عائشة وكتاب عمر  
 ( رضي )

رضى الله تعالى عنهما انتهى ( وفي ) الانوار اللارديلى واذا روى الهلال  
 بالنهار يوم الثلاثين فهو الليلة المستقبلة روى قبل الزوال او بعده فان  
 كان رمضان لم يلزم الامسالك وان كان لسؤال لم يجز الافطار انتهى  
 ( وفي ) شرح النهاج لابن حجر ولا يروية الهلال في رمضان وغيره  
 قبل الغروب سواء ما قبل الزوال وما بعده بالنسبة للماضى والمستقبل وان  
 حصل غيم وكان مرتفعاً قدره لولاه لروى قطعاً خلافاً للاستوى لان  
 الشارع انما اناط الحكم بالروية بعد الغروب انتهى ( وفي ) شرحه  
 للرملى ولا اثر لروية الهلال نهاراً فلا نفطران كان في ثلاثي رمضان  
 ولا نمسك ان كان في ثلاثي شعبان انتهى ( وفي ) حاشية ابن قاسم على شرح  
 الروض قال في الارشاد ولا اثر لروية نهاراً اى لقوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم صوموا لروية اى بعد رؤيته كقوله تعالى اقم الصلاة  
 لدلوك الشمس اى بعد دلوها انتهى ( واما عند الحنابلة ) ففي المنتهى  
 والهلال المرقى نهاراً ولو قبل الزوال للمقبلة انتهى ( وفي ) الانصاف  
 للمرداوى واذا روى الهلال نهاراً قبل الزوال او بعده فهو الليلة المقبلة  
 هذا المذهب سواء كان اول الشهر او آخره فلا يجب به صوم ولا يباح به  
 فطر انتهى ( وفي ) الغاية وشرحها والهلال المرقى نهاراً واو روى  
 قبل الزوال في اول رمضان او غيره اوفى آخره الليلة المقبلة نصاً فلا  
 يجب به صوم ان كان في اول الشهر ولا يباح به فطر ان كان في  
 آخره لما روى ابو وائل قال جاء كتاب عمر ان الاهلة بعضهم اكبر  
 من بعض فاذا رأيت الهلال نهاراً فلا تفطروا حتى تمسوا او يشهد  
 رجلان مسلمان انها رايه بالامس عشية رواء الدارقطنى ورؤيته نهاراً  
 ممكنة لمعارض يعرض في الجو يقل به ضوء الشمس او يكون قوى النظر انتهى  
 ( قلت ) وهذا الاثر نص في ان رؤيته نهاراً لا تنافي ثبوت رؤيته  
 في ليلة هذا النهار السابقة كما هو في صورة مسئلتنا كما لا تنافي ثبوت رؤيته  
 في الليلة التالية لهذا النهار وهو نص ايضا في قبول الشهادة على رؤيته

في الليلة السابقة بعد رؤيته نهارا فرؤيته نهارا لا تمنع الحاكم من سماع الشهادة على رؤيته في الليلة السابقة لان قوله في هذا الاثر ( اذ اريتم الهلال نهارا ) اى في نهار الثلاثين من رمضان ( فلا تفطروا في ذلك اليوم حتى تمسوا ) اى تغرب الشمس لعدم اعتبار رؤيته نهارا ( او يشهد رجلان مسلمان انهما رآياه ) اى رآياه لالهلال شوال ( بالامس عشية ) اى عشية ذلك النهار فاذا شهدا بذلك ثبت كون ذلك النهار من شوال وبدون ذلك لا يجوز الفطر فهذا اذا كانت الشهادة متأخرة عن الرؤية فكيف اذا كانت الشهادة سابقة واتصل بها حكم الحاكم ثم رؤى بعدها نهارا فعلم اعتبار رؤيته نهارا يكون بالاولى كما لا يخفى فكيف اذا كانت رؤيته نهارا مجرد دعوى لم تثبت فهل يسوغ لاحد ان يرد بها الشهادة السابقة الثابتة المتصلة بالحكم الراجع للخلاف لو كان ثم خلاف ( فهذه ) نصوص كتب المذاهب الاربعة ناطقة بان رؤيته نهارا لا توجب صوما ولا تبيح فطرا وان اعتبر رؤيته ليلا ( فن ) خالف ذلك فقد خالف الاجماع ( وما ) نقلناه من هذه النصوص دال على ما قلناه من ان قولهم انه الليلة المقبلة يعنى انه ليس لليلة الماضية لاي معنى انا نثبت دخول الشهر بهذه الرؤية والاتاقض قولهم لا اثر لرؤيته نهارا على ان الكلام في رؤيته يوم الثلاثين من شعبان او رمضان ولا شك ان الليلة التي بعده تكون من الشهر الاخر سواء رؤى نهارا او لا \* فعلم ان تصريحهم بكونه للمقبلة انما هو لتنفى كونه للماضية ردا على من قال به كابى يوسف كما لا يخفى على من له ادنى الملم \* ياساليب الكلام \* والله تعالى اعلم ( ثم ) بعد كتابتى لذلك رأيت بعينه معزيا الى شرح البهجة لشيخ الاسلام زكريا الانصارى عند قول انتن والمرئ بالنهار للمستقبلة فقال مانصه والمراد بما ذكر دفع ما قيل ان رؤيته يوم الثلاثين تكون لليلة الماضية واما رؤيته يوم التاسع والعشرين فلم يقل احدانها للماضية لئلا يلزم ان يكون الشهر ثمانية وعشرين انتهى والله الحمد وقوله واما رؤيته الخ هو معنى قول ( البهر )

البحر تبعاً للفتح لو روى في التاسع والعشرين بعد الزوال كان كرويته  
ليلة الثلاثين اتفاقاً أي لا يكون للمضية اتفاقاً لما ذكر لكن كان المناسب  
أن يقول قبل الزوال لأنه بعد الزوال للمستقبل اتفاقاً حتى في يوم الثلاثين  
❖ الفصل الثالث ❖ في بيان حكم قول علماء التجوم والحساب فنقول  
قد صرح علماؤنا وغيرهم بوجوب التماس الهلال ليلة الثلاثين من شعبان  
فإن رواء صاموا والاكدوا العدة فاعتبروا الرؤية أو اكمل العدة اتباعاً  
للاحاديث الآمرة بذلك دون الحساب والتنجيم \* وقد اتفقت عبارات  
المؤن وغيرها من كتب علمائنا الحنفية على قولهم يثبت رمضان برؤية  
هلاله وبعد شعبان ثلاثين \* ومن المعلوم أن مفاهيم الكتب معتبرة  
فيهم منها أنه لا يثبت بغير هذين \* ولهمنا بعدما عبر في الكثر بما مر  
قال صاحب النور في شرحه مانصه وحاصل كلامه أي كلام الكثر  
أن صوم رمضان لا يلزم إلا باخذ هذين فلا يلزم بقول الموقنين أنه  
يكون في السماء ليلة كذا وإن كانوا عدولاً في الصحيح كما في الإيضاح  
قال مجد الأئمة وعليه اتفق أصحاب أبي حنيفة إلا النادر والشاذي  
وفسرفي شرح المنظومة الموقت بالمجم وهو من يرى أن أول الشهر  
طلوع النجم القلاني والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره  
في معنى المنجم هنا \* والامام السبكي الشاذي تأليف مال فيه إلى  
اعتماد قولهم لأن الحساب قطعي انتهى كلام الله \* وسنذكر أن  
المتأخرين من الشافعية ردوا كلام السبكي \* وفي الاشباه والنظائر قال  
بعض اصحابنا لا يثبت بالاعتماد على قول المنجمين وعن محمد بن مقاتل  
أنه كان يسألهم ويعتمد قولهم بعد أن يتفق على ذلك جماعة منهم ورده  
الامام السرخسي بالحديث (من أتى كاهنا أو منجماً فقد كفر بما أنزل على  
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) انتهى (قال) العلامة نوح في حاشية الدرر  
والغرر والحديث أخرجه أصحاب السنن والحاكم وصححه بإفظ (من أتى كاهنا  
أو منجماً فصدقه بما قال فقد كفر بما أنزل على محمد) وأخرجه أبو



يعلى بسند جيد من اتى عرافا او ساحرا او كاهنا \* والكاهن من يخبر  
 بالشئ قل وقوعه كما في الجامع وفي المحكم هو القاضي بالغيب \* وفي مختصر  
 النهاية للسبوطي هو الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في المستقبل ويدعى  
 معرفة الاسرار \* وفي القاموس العراف كشداد الكاهن \* وقال الخطابي  
 هو الذي يتعاطى مكان المسروق والضالة ونحوهما \* وفي المغرب هو النجم  
 انتهى والنجم هو الذي يخبر عن المستقبل بطلوع النجم وغروبه \* وفي شرح  
 العقائد النسفية اذا ادعى العلم بالحوادث الاتية فهو مثل الكاهن انتهى  
 ما ذكره العلامة نوح وقد اطال في ذلك اطالة حسنة ( لكن ) اعترض بعض  
 محشي الاشياء الاستدلال هنا بالحديث المذكور بانه لا يبعد ان يقال ان المراد  
 منه انتهى عن تصديق الكاهن ونحوه فيما يخبر به عن الحوادث والكواثر  
 التي زعموا ان الاجتمعات والاتصالات العلوية تدل عليها وهو المسمى علم  
 الاحكام وحكمها لا يصح وان ادعوا الجزم بها كفروا اما مجرد الحساب مثل  
 ظهور الهلال في اليوم الفلاني ووقوع الخسوف في ليلة كذا فلا تدخل  
 في النهي بدليل انه يجوز ان يتعلم ما يعلم به مواقيت الصلاة والقبلة انتهى \* فالاولى  
 الاستدلال بالا حاديث الدالة على اعتبار الرؤية لا العلم فانه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قال ( صوموا رؤيته وافطروا رؤيته ) وقال ( فان غم عليكم فاكلوا  
 العدة ) ولم يقل فاسئلوا اهل الحساب بل قال ( نحن امة امية لانكتب ولا  
 نحسب ) ( وما ذكره ) محشي الاشياء قد رأيت نحوه منقولا في اواخر فتاوى  
 الكاظمي قال وفي الجامع الكبير في معالم التفسير في قوله تعالى ( وما كان الله  
 ليطلعكم على الغيب ) قال الفقيه رضي الله تعالى عنه ان ما يخبر به  
 النجم لا يكون غيبا فلا يناقض قوله تعالى ( لا يعلم من في السموات  
 والارض الغيب الا الله ) وهو على وجهين ان كان النجم يقول ان  
 هذه الكواثر مخلوقات لله مسخرات بامرهم وهي دليل على بعض الاشياء  
 فانه لا يكون كفرا وان جعلها مختارات فاعلات بنفسها لا يكون غيبا لان  
 ما يعرف بالحساب لا يكون غيبا كما ان صبرة من المكيلات او الموزونات  
 ( او )

اوالمعدودات لو عرف مقدارها بالكيل والوزن والعدد لم يكن ذلك علما بالغيب فكذلك ما يعرف بالعدل ولانه قول بالظن وغاب الظن ليس علما بالغيب لان المحققين من النجمين مجمعون على انه علم بغلبة الظن لان هذه الاجرام العلوية يحتاج الحاسب الى مساحتها ومعرفة سيرها ومطرح شعاعها وانما يعرف ذلك بضرب التقریب لاعلى الحقيقة فمنهم من خطئ وعصيب \* واما الحديث فان ثبت فهو محمول على كتمان العرب والعرفان فاتهم كانوا مشركين يرمعون ان التأثير للفلک الاعظم وانه هو الفاعل نفسه ومن قال مثل قولهم وصدقهم فيه فهو كافر واما اذا صدق بالحساب والكواكب مع اعتقاده بانها امارات واسباب فلا هذا هو اصل المذهب فاحفظه انتهى لمختصا (رجعنا) الى اصل المسئلة فنقول الحاصل ان للتأخرين ثلاثة اقوال نقلها الامام الزاهدي في القنية (الاول) ما قاله القاضي عبد الجبار وصاحب جع العلوم انه لا باس بالاعتماد على قول النجمين (الثاني) مانقله عن ابن مقاتل انه كان يسألهم ويعتمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم (الثالث) مانقله عن شرح الامام السرخسي ان الرجوع الى قولهم عند الاشتباه بعيد لحديث (من اتى كاهنا) ثم نقل ايضا عن شمس الأئمة الحلواني ان الشرط عندنا في وجوب الصوم والافطار رؤية الهلال ولا يؤخذ فيه بقول النجمين \* ثم نقل عن مجد الأئمة الترجاني انه اتفق اصحاب ابى حنيفة الا النادر والشافعي انه لا اعتماد على قول النجمين في هذا انتهى (وقد ذكر الاقوال الثلاثة ابن وهبان في منظومته جازما بالراجع منها فقال (وقول اولى التوقيت ليس بموجب \* وقيل نعم والبعض ان كان يكثر) (وفي) الدر المختار ولا عبرة بقول الموقتين واوعد ولا على المذهب انتهى (وفي) البحر ص غاية البيان من قال يرجع فيه الى قولهم فقد خالف الشرع انتهى (وفي) معراج الدراية ولا يعتبر قول النجمين بالاجماع ومن رجع الى قولهم فقد خالف الشرع وما حكى عن قوم انهم قالوا يجوز

ان يعتمد في ذلك ويعمل بقول المجتهدين غير صحيح الحديث (من اتى كاهنا)  
والمرئى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ( فان غم عليكم فاقدروا له ) اى  
بأكمال العدة كما جاء في الحديث كذا في المبسوط ولا يجوز للمجتهد ان  
يعمل بحساب نفسه وللشافعى رحمه الله تعالى فيه وجهان انتهى ( وقد )  
نقل في التارخاينه مامر من الاقوال ثم نقل عن تهذيب الشافعية انه  
لا يجوز تقليد المجتهد في حسابيه لافى الصوم ولا فى الافطار وان فى جواز  
العمل بحساب نفسه وجهين انتهى \* ومقتضى سكوته عليه انه ارتضاه  
ولا مانع من جواز عمله به لنفسه اذا جزم به لما صرحوا به من جواز  
التسحر والافطار بالتحري فى ظاهر الرواية وكذا لو اخبره عدل ان  
الشمس غرمت ومال قلبه الى صدقه له ان يعتمد على قوله ويفطر فى  
ظاهر الرواية كما فى التارخاينه ايضا وكذا الاسير فى دار الحرب يتحرى  
فى دخول الشهر ويصوم وعليه فيمكن التوفيق بين الاقوال الماضية  
بحمل القول بالعمل به على الجواز لنفسه او لمن صدقه والقول بعدمه  
على الوجوب فلا يلزم الاخذ بقوله ولا يثبت به الهلال اتفاقا \* هذا  
ما ظهر لى والله تعالى اعلم ❖ واما عند المالكية ❖ فى مختصر الشيخ  
خليل انه لا يثبت بقول المجتهد قال شارحه الشيخ عبد الباقي لافى حق  
نفسه ولا فى حق غيره ولو كاهله ومن لا اعتناء لهم بامرهم والمجتهد  
الحاسب الذى يحسب قوس الهلال ونوره وفى كلام بعضهم انه الذى  
يرى ان اول الشهر طلوع الهيم الفلانى والحاسب هو الذى يحسب سير  
اشمس والقمر وعلى كل لا يصوم احد بقوله ولا يعتمد هو نفسه على  
ذلك وحرم تصديق منجم ويقتل ان اعتقد تأثير النجوم وانها الفاعلة  
انتهى ❖ واما عند الشافعية ❖ فى الانوار اللارديلى ولا يجب بمعرفة  
منازل القمر لافى العارف بها ولا غير انتهى ( وفى ) ينابيع الاحكام  
ولا عبرة بقول المجتهد مطلقا فلا يصوم وان علم بالحساب انه اهل على  
الظاهر اذ يحكمه فبيح شرسا انتهى ( وفى ) شرح المهاج لابن تيمر  
( لا قول )

لاقول منجم اى لايجب الصوم بقول منجم وهو من يعتمد المجمل وحاسب  
وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره ولا يجوز لاحد تقليدهما نعم  
لهمما العمل بهما ولكن لايجزئهما عن رمضان كما صححه فى المجموع وان  
اطال جمع فى رده انتهى ( وفى ) شرحه للرمى وفهم من كلامه اى  
كلام المنهاج عدم وجوبه بقول المجمل بل لايجوز نعم له ان يعمل بحسابه  
ويجزئه عن فرضه على المعتمد وان وقع فى المجموع عدم اجزائه عنه  
وقياس قواهم ان الظن يوجب العمل ان يجب عليه الصوم وعلى من  
اخره وغلب على ظنه صدقه والحاسب فى معنى المجمل الذى يرى ان اول الشهر  
طلوع المجمل الفلانى انتهى ملخصا ( وفى ) حاشية الشبرايمسى على الرملى  
عند قوله نعم له ان يعمل بحسابه قال ابن قاسم على ابن حجر ( سئل ) الشهاب  
الرمى عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه فى الصوم هل محله اذا  
قطع بوجوده ورؤيته ام بوجوده وان لم تجز رؤيته فان اثبتهم قد ذكروا  
للهملال ثلاث حالات حالة يقطع بها بوجوده وامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها  
بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته ( فاجاب ) بان  
عمل الحاسب شامل للمسائل الثلاث انتهى ( وفى ) شرح الرملى ايضا  
وشمل كلام المصنف ثبوته «\*» بالشهادة ما لو دل الحساب على عدم امكان  
الرؤية وانضم الى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى تلك الرؤية  
قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالحكمة  
وهو كذلك كما افق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للسبكي ومن تبعه  
انتهى ( قلت ) وعبارة والده فى فتاواه ( سئل ) عن قول السبكي لو شهدت  
ببينة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من اشهر قال الحساب بعدم امكان الرؤية

---

«\*» قوله ثبوته بالشهادة برفع ثبوت على انه يدل من فاعل شمل وهو كلام  
المصنف والموصول فى قوله ما لو دل فى محل نصب مفعول شمل منه

تلك الليلة عمل بقول الحساب لان الحساب قطعي والشهادة طنية واطال الكلام في ذلك فهل يعمل بما قاله ام لا وفيما اذا روى الهلال نهارا قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت بينة برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان هل تقبل الشهادة ام لا لان الهلال اذا كان الشهر كاملا يغيب ليلتين او ناقصا يغيب ليلة \* او غاب الهلال الليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي العشاء لسقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة ام لا ( فاجاب ) بان المعمول به في المسائل الثلاثة ما شهدت به البينة لان الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين \* وما قاله السبكي مردود رده عليه جماعة من المتأخرين و ليس في العمل بالبينة مخالفة لصلاته صلى الله تعالى عليه وسلم \* ووجه ما قلناه ان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكلية بقوله ( نحن امة امية لانكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا ) وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصيام انتهى والاحتمالات التي ذكرها السبكي بقوله ولان الشاهد قد يشبه عليه الخ لا اثر لها شرعا لامكان وجودها في غيرها من الشهادات انتهى كلام الرهلي الكبير ( وفصل ) الحق ابن حجر بان الذي يتجه فيما لو دل الحساب على كذب الشاهد بالرؤية ان الحساب ان اتفق اهله على ان مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر ردت الشهادة والا فلا قال وهذا اولى من اطلاق السبكي الغاء الشهادة المذكورة واطلاق غيره قبولها انتهى ملخصا ( لكن ) اعترضه محشي به العلامة ابن قاسم بان اخبار عدد التواتر انما يفيد القطع اذا كان الاخبار عن محسوس فيوقف على حسية تلك المقدمات والكلام فيه انتهى يعني ان كون تلك المقدمات حسية غير مسلم بل هي عقلية اي غير مدركة باحدى الحواس والعقلي لا يثبت بالتواتر لانه مما يخطئ فيه الجمع ( الكثرة )

الكثير كخطأ الفلاسفة في قدم العالم والالزم ثبوت قدمه لاتفاق  
معظمهم عليه وان كانوا كفارا اذ ليس من شرط التواتر اسلام  
المخبرين كما في شرح التحرير لابن امير حاج والله تعالى اعلم ❖ واما  
عند الحنابلة ❖ ففي الغاية وشرحها من باب صلاة الكسوف ولا  
عبارة بقول المجمين في كسوف ولا غيره مما يخبرون به ولا يجوز عمل  
به لانه من الرجم بالغيب فلا يجوز تصديقهم في شئ من المغيبات  
انتهى ( فحيث ) علم انه لاعتماد على مايقوله علماء النجوم والحساب  
في اثبات الشهر لعدم اعتباره في الشريعة المعلق فيه وجوب الصوم  
او الفطر على الرؤية لاعلى القواعد الفلكية ظهر وتبين خطأ من  
عارض رؤية الشهر في عامنا هذا الثابتة بالبيئة التي اعتبرها الشارع  
صلى الله تعالى عليه وسلم وبني الاحكام عليها بمجرد الاخبار عن جماعة  
انهم راوا الهلال نهارا واعتمد على ذلك حتى صام يوم عيده بلا  
مسوغ شرعى بل يحض الاحتمال العقلى المخالف لنصوص الشرع  
الى اعتبارها الائمة المجتهدون واتباعهم المعتمدون ولا حول ولا قوة  
الا بالله العلى العظيم ❖ الفصل الرابع ❖ في بيان حكم اختلاف المطالع  
اعلم ان مطالع الهلال تختلف باختلاف الاقطار والبلدان فقد يرى  
الهلال في بلد دون آخر كما ان مطالع الشمس تختلف فان الشمس قد  
تطلع في بلد ويكون الابل باقيا في بلد آخر وذلك مبرهن عليه في كتب  
الهيئة وهو واقع مشاهد ( وفي ) فتاوى المحقق ابن حجر صرح السبكي  
والاستوى بان المطالع اذا اختلفت فقد يلزم من رؤية الهلال في بلد  
رؤيته في الآخر من غير عكس اذ الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل  
دخوله في الغربية وح فيلزم عند اختلافها من رؤيته في الشرق رؤيته  
في الغربى من غير عكس \* واما عند اتحادها فيلزم من رؤيته في  
احدهما رؤيته في الآخر \* ومن ثم افترى جمع بانه لو مات اخوان في يوم  
واحد وقت زواله واحدهما في المشرق والاخر في المغرب ورث المغربى



المشرق لتقدم موته واذا ثبت هذا في الاوقات لزمت مثله في الاهلة  
وايضا فالهلال قد يكون في المشرق قريب الشمس فيستره شعاعها فاذا  
تاخر غروبها في المغرب بعد ضحاها فيرى انتهى ( لكن ) اعترض قوله ان  
الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل دخوله في الغربية بانه ليس على  
اطلاقه لان محل القبلة اذا اتعد عرض البلدين جهة وقدر اى  
جهة الجنوب والشمال وقدر بان يكون قدر البعدين عن خط الاستواء  
سواء انتهى ❦ تنبيه ❦ قال في شرح المنهاج للرملي وقد نبه التاج  
التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين  
فرسخا وافتي به الوالد رحمه الله تعالى والاوجه انها تعددية كما افتي به ايضا  
انتهى ( قلت ) وذكر القهستاني عن الجواهر تحديد بمسيرة شهر  
فصاعدا اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام قال فانه قد انتقل كل  
خمس ورواح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر انتهى  
وفي دلالة القصة على ذلك نظر فالاول اولى لان الظاهر من قوله  
لا يمكن الخ انه قدره بالقواعد الفلكية ولا مانع من اعتبارها هنا كاعتبارها  
في اوقات الصلاة كما سباني ( فتلخص ) تحقق اختلاف المطالع وهذا  
مما لا نزاع فيه وانما النزاع في انه هل يعتبر ام لا ( قال ) الامام فخر الدين  
الزيلي في شرحه على الكثر اذا رأى الهلال اهل بلد ولم يره اهل  
بلدة اخرى يجب ان يصوموا بروية اوائك كيف ما كان على قول من  
قال لا عبرة باختلاف المطالع وعلى قول من اعتبره ينظر ان كان بينهما  
تفاوت بحيث لا تختلف المطالع يجب وان كان بحيث تختلف فاكثر المشايخ  
على انه لا يعتبر حتى اذا صام اهل بلدة ثلاثين يوما واهل بلدة اخرى  
تسعة وعشرين يوما يجب عليهم قضاء يوم والاشبه ان يعتبر لان كل  
قوم مخاطبون بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف  
باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم ان تزول  
في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس  
( درجة )

درجة فلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب  
 بعض ونصف ليل غيرهم \* وروى ان ابا موسى الضرير  
 الفقيه صاحب المختصر قدم الاسكندرية فسئل عن صعد على منارة  
 الاسكندرية فيرى الشمس بزمان طويل بعد ما غربت عندهم في البلد  
 يحل له ان يفطر فقال لا ويحل لاهل البلد ان كل مخاطب بما عنده  
 ( والدليل ) على اعتبار المطالع ما روى عن كريب ان ام الفضل بعثته  
 الى معاوية بالشام قال فقدمت الشام فقضيت حاجتها واستهل على  
 شهر رمضان وانا بالشام فرايت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر  
 الشهر فسألني عبدالله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رايت الهلال  
 قلت ليلة الجمعة فقال انت رايتة قلت نعم وراه الناس وصاموا وصام  
 معاوية فقال لكننا رايناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين  
 او نراه فقلت اولا تكتفي برؤية معاوية وصيامه فقال لا هكذا امرنا  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه  
 انتهى ( وما ) اختاره من اعتبار اختلاف المطالع هو المعتمد عند  
 الشافعية على ما صححه الامام النووي في المنهاج عملا بالحديث المذكور  
 ( قال ) الزملي في شرحه عليه ولا نظر الى ان اعتبار المطالع يحوج الى  
 حساب وتحكيم النجيمات مع عدم اعتبار قواهم كما مر لانه لا يلزم من  
 عدم اعتباره في الاصول والامور العامة عدم اعتباره في التواضع والامور  
 الخاصة انتهى ( قلت ) على ان عدم اعتباره فيما مر انما هو لمخالفته  
 نص الحديث المعلق وجوب الصوم والفطر على الرؤية دون الحساب  
 ولا مخالفة هنا فيه لنص بل هو موافق لظاهر النص المذكور عن  
 ابن عباس وللنص المعلق فيه الوجوب على الرؤية بناء على اعتبار  
 الوجوب في حق كل قوم برؤيتهم كما في اعتباره في اوقات الصلاة فهذا  
 مؤيد لما اختاره الزملي من اعتبار اختلاف المطالع ( لكن ) المعتمد  
 اراجع عندنا انه لا اعتبار به وهو ظاهر الرواية وعليه المتون كالكنز

وغيره ( وهو ) الصحيح عند المناطقة كما في الانصاف ( وكذا ) هو  
 مذهب المالكية في المختصر وشرحه للشيخ عبد الباقي وعم الخطاب  
 بالصوم سائر البلاد ان نقل ثبوته عن اهل بلد بهما اى بالعدلين والرواية  
 المستفيضة عنهما اى عن الحكم برؤية العدلين او عن رؤية مستفيضة  
 انتهى ( قال ) العلامة المحقق الشيخ كمال الدين ابن الهمام في فتح  
 القدير واذا ثبت في مصر لم سائر الناس فيلزم اهل المشرق برؤية  
 اهل المغرب في ظاهر المذهب \* وقيل يختلف باختلاف المطالع لان  
 السبب الشهر وانعقاده في حق قوم للرؤية لا يستلزم انعقاده في حق  
 اخرين مع اختلاف المطالع وصار كما لو زالت او غربت الشمس على قوم  
 دون اخرين وجب على الاولين الظهر والمغرب دون اولئك \* ووجه الاول  
 عموم الخطاب في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا معلقا بمطابق  
 الرؤية في قوله لرؤيته ورؤية قوم يصدق اسم الرؤية فيثبت ما يتعلق  
 به من عموم الحكم فيعم الوجوب بخلاف الزوال والغروب فانه لم يثبت تعلق  
 عموم الوجوب بمطلق مسمى في خطاب من الشارع والله تعالى اعلم انتهى  
 ( قلت ) واو تعلق عموم الخطاب بمطلق مسمى الاوقات لم الحرج  
 العظيم لتكررها كل يوم بخلاف الهلال فانه في السنة مرة ( ثم ) اجاب  
 المحقق ابن الهمام عن الحديث المار بقوله وقد يقال ان الاشارة في قوله  
 هكذا الى نحو ما جرى بينه وبين رسول ام الفضل وح لادليل فيه لان  
 مثل ما وقع من كلامه لو وقع لنا لم نحكم به لانه لم يشهد على شهادة  
 غيره ولا على حكم الحاكم ( فان ) قيل اخباره عن صوم معاوية يتضمنه لانه  
 الامام ( يجاب ) بانه لم يأت بلفظة الشهادة ولو سلم فهو واحد لا يثبت بشهادته  
 وجوب القضا على القاضي والله تعالى اعلم \* والاخذ بظاهر المذهب  
 احوط انتهى ( قال ) في الفتاوى التارخاية وعليه فتوى الفقيه  
 ابي الليث وبه كان يفتي الامام الحلواني وكان يقول لوراء اهل المغرب  
 يجب الصوم على اهل المشرق انتهى ( وفي ) الخلاصة وهو ظاهر  
 ( المذهب )

المذهب وعليه الفتوى ( قال ) في فتح القدير ثم انما يلزم متأخري الرؤية اذا ثبت عندهم رؤية اولئك بطر يق موجب حتى او شهد جماعة ان اهل بلد كذا رأوا هلال رمضان قبلكم يوم فصاموا وهذا اليوم ولاتون بحسابهم ولم ير هؤلاء الهلال لا يباح فطر غدولا وترك التزويج هذه الالة لان هذه الجماعة لم يشهدوا برؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكوا رؤية غيرهم \* واو شهدوا ان قاضي بلدة كذا شهد عنده اثنان برؤية الهلال في ايلة كذا وقضى بشهادتهما جازلهذا القاضي ان يحكم بشهادتهما لان قضا القاضي حجة وقد شهدوا به انتهى ( قلت ) لكن قال في الذخيرة البرهانية ما نصه قال شمس الاتم الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح من مذهب اصحابنا رحمهم الله تعالى ان الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى يلزمهم حكم هذه البلدة انتهى ونقل مثله الشيخ حسن الشربلالي في حاشية الدرر عن المفتي وعزاء في الدر المختار الى المجتبى وغيره مع ان هذه الاستفاضة ليس فيها نقل حكم ولا شهادة لكن لما كانت الاستفاضة بمنزلة الخبر المتواتر وقد ثبت بها ان اهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لم العمل بها لان المراد بها بلدة فيها حاكم شرعي كما هو العادة في البلاد الاسلامية فلا بد ان يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي فكانت تلك الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور وهي اقوى من الشهادة بان اهل تلك البلدة رأوا الهلال يوم كذا وصاموا يوم كذا فانها مجرد شهادة لاتفيد اليقين فلذا لم تقبل الا اذا شهدت على الحكم او على شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة شرعا والافهم مجرد اخبار اما الاستفاضة فانها تفيد اليقين كما قلنا ولذا قاوا اذا استفاض وتحقق الخ \* فلا ينافي ما تقدم عن فتح القدير \* ولم سلم وجود المناقاة فالعمل على ما صرحوا بتصحيحه والامام الحلواني من اجل مشايخ المذهب وقد صرح بانه الصحيح من مذهب اصحابنا وكتب فيما علقته على البحر ان المراد بالاستفاضة تواتر

الخبر من الواردين من تلك البلدة الى البلدة الاخرى لا مجرد الاستفاضة لانها قد تكون مبنية على اخبار رجل واحد فيشيع الخبر عنه ولا شك ان هذا لا يكفي بدليل قواهم اذا استفاض الخبر وتحقق فان التحقق لا يكون الا بما ذكرنا والله تعالى اعلم ( وقد ) تلخص بما حررناه \* وتحصل مما قررناه \* من المسائل المتفرقة والمجتمعة \* في هذه الفصول الاربعة ان المعول عليه \* والواجب الرجوع اليه \* في مذاهب الائمة الاربعة المجتهدين \* كما هو المحرر في كتب اتباعهم المعتمدين \* ان اثبات هلال رمضان \* لا يكون الا بالرؤية لبلا او بأكال عدة شعبان \* وانه لا تعتبر رؤيته في النهار \* حتى ولو قبل الزوال على المختار \* وانه لا يعتمد على ما يخبر به اهل الميقات والحساب والتنجيم \* لمخالفته شريعة نبينا عليه افضل الصلوة والتسليم \* وانه لا عبرة باختلاف المطالع في الاقطار \* الا عند الشافعي ذي العلم الزخار \* عالم يحكم به حاكم يراه \* فيلزم الجميع العمل بما امضاه \* كما ذكره ابن حجر وارتضاء \* وقال لانه صار من رمضان عندنا بموجب ذلك الحكم ومقتضاه \* وهذا اخر ما يسره الله تعالى وقضاه من الكلام على احكام هلال رمضان ورؤياه \* على يد عبده المقتدر الى عزه وعلاه \* محمد عابدين عفا عنه مولاه \* وتجاوز عن مساويه وسخطاياه \* وصلى الله تعالى على سيدنا محمد نبيه ومحباه \* وحبيبه ومصطفاه وعلى اله واصحابه ومن والاه \* وذلك في منتصف شوال سنة اربعين ومائتين واثم من هجرة من حاز اقصى الشرف واعلاه \* والحمد لله رب العالمين

طبع في دمشق الشام في مطبعة معارف ولاية سورية الجليلة  
مشمولة بتصحيح الحفيظ محمد ابي الخير عابدين عفا الله تعالى عنه وعن  
اصوله وفروعه وحواشيته \* وذوى الحقوق عليه  
ومحبته \* ومشايعه والمؤمنين امين